عن عبد الرحمن بن ازهر رضي الله عنه سألت ام سلمة عن الركعتين بعد العصر فقالت سمعت النبي صلى الله عليه وسلم تسليما ينهى عنهما ثم رأيته يصليهما حين صلى العصر ثم دخل وعندي نسوة من بني حرام من الانصار فارسلت اليه الجارية فقلت قومي بجنبه وقولي تقول ام سلمة يا رسول الله سمعتك تنهى عن هاتين وأراك تصليهما فان اشار بيده فاستأخري عنه ففعلت الجارية فاشار بيده فاستأخرت عنه فلما سلم قال يا بنت ابي امية سألت عن الركعتين بعد العصر وانه اتاني ناس من عبد القيس فشغلوني عن الركعتين اللتين بعد الظهر فهما هاتان. ظاهر الحديث يدل على جواز الرجوع بعد العصر للجلوس ما كان له من عادة بعد الظهر من النفل والكلام عليه من وجوه منها هل هذا جائز لغيره صلى الله عليه وسلم تسليما ح وجود مواظبة ما كان له من عادة بعد الظهر مكلفا بما يشوشه فان اريد الكراهة الخاصة وهو الشغل بعد خلو الاسلام لمن منه اوراد لذلك الذي خاص به صلى الله عليه وسلم تسليما اراد الكراهة مكلوفين بعجز علة مشتركة والثاني هو مذهب الشافعي ومن تبعه رحمه الله في هذا الكلام وجهين احدهما انه ليس النافلة منه صلى الله عليه وسلم تسليما كما هي من غيره فانه قد ثبت عنه صلى الله عليه وسلم تسليما انه كان اذا عمل عملا اثبته وداومه النافلة منه صلى الله عليه وسلم تسليما النفل من غيره والوجه الثاني وهو نص الحديث لما استفهمت عنه الجارية بامر ام سلمة رضي الله تعالى عنها قال لها انها هاتان الركعتان اللتان بعد الظهر كما هو مذكور في اخر الحديث وقوة الكلام هي عند اهل الكلام كالنص سواء العمل به واجب وقوة الكلام هنا تقتضي انه صلى الله عليه وسلم تسليما ما فعلهما قط لما نهى عنه من الصلاة بعد العصر ولم نصح الحكم بذلك وانما هو من اجل علة ما فانه وهو صلى الله عليه وسلم تسليما قد الزم نفسه الحكم بذلك اثباتها والنهي بانوعها كما والحكم به مستمر هذا لا يفعل احد مني يناصح في البحث على طريقة بنكر. واما ما ذهب مالك رحمه الله تعالى فيبرأ ذلك خاص به صلى الله عليه وسلم تسليما لما الزم نفسه الحكم به واما غيره لا يجعله تعسكا بقاعدة النهي واستمرار الحكم بها واما البحث على لفظ الحديث فانه ان كان يقع من بنت حق صلى الله عليه وسلم تسليما فانه

الركعتين بعد العصر
الى الجارية

تسليما فانه كلما يفعله عليه السلام من النوافل يلزم نفسه الحكم به افتداء به صلى الله عليه وسلم تسليما فاذا جاء عذر يشغله عما كان يفعله بعد الظهر واتصل شغله به حتى خرج وقت الظهر فانه يجوز له ان يفعله بعد العصر كما فعل هو صلى الله عليه وسلم تسليما لما شغل عن ركعتين بعد الظهر فقضاهما بعد العصر لكن رسول الله اسوة حسنة لكن ينبغي ضابطة هل هو كما قدمنا انه كلما كان عذر من اي وجه كان من انواع الاعذار يجوز بعد هذا العمل الرجوع بعد العصر لما فات بعد الظهر او لا يكون الا لمثل العذر الذي وقع له هو صلى الله عليه وسلم تسليما وهو شغله صلى الله عليه وسلم تسليما باسلام هؤلاء ونفيد اصول الشرع يقع لهم الذي هو الاصل الا انه من اجل ذلك بعد هو صلى الله عليه وسلم تسليما محتمل لهما محتمل فلنا بالعموم فنقول بالجواز ويكون هذا على الاعذار وقصرناه على ما فعل هو صلى الله عليه وسلم تسليما يمتنع الا يقع لاحد مثل ذلك العذر فيشبه ذلك وهذا نادر يقع لغيره صلى الله عليه وسلم تسليما لا سيما في هذا الوقت والنادر من الناس يقع لذلك وقد يجد البدل مستحبا كتبنا اللهم الا ان يقال ان له بالوقت مزيد فضل ما فيه ذلك فهذا نادر جدا والنادر لا حكم له وهذا الوجه والله تعالى اعلم حمل الامام مالك رضي الله تعالى عنه ما يفعله هو خاص به صلى الله عليه وسلم تسليما وفيه دليل على جواز انكار المفضول على الفاضل اذا رأى ما ينكر ويؤخذ ذلك من انكار ام سلمة رضي الله تعالى عنها على النبي صلى الله عليه وسلم تسليما فعلا كان الناسي له صلى الله عليه وسلم تسليما وغيره بالنسبة اليه صلى الله عليه وسلم تسليما مفضول وفيه دليل على ان الانكار لا يكون الا بعد تحقيق الامر الموجب له ويؤخذ ذلك من قولها له صلى الله عليه وسلم تسليما وأريك تصليهما فانوا ايكر هناك امر مجالد الظاهر كما وفيه دليل على ان تاخير تغيير المنكر لا يجوز والمبادرة هو الاصل ويؤخذ ذلك من ام سلمة رضي الله تعالى عنها لما رأت ما انكر وهي مشغولة وهو صلى الله عليه وسلم تسليما كذلك ابطال توهم الضرار الذي يقع صلى الله عليه وسلم تسليما من طائفة بالسارعة نسل ذلك ولم ينكر هو صلى الله عليه وسلم تسليما عليها بعد وفيه دليل على جواز النيابة في التفهيم والعلم عند الشغل ويؤخذ ذلك من ام سلمة رضي الله تعالى عنها لما

صواب استفهام
صواب سؤال
الاستفهام

Copyright King Saud University